مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد 08 العدد 01 جوان 2025

استراتيجية التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر – الآليات والمعوقات–

Strategy for the transition to Islamic banking in Algeria - mechanisms and obstacles-

بوعوينة حمو[1*]، بوضياف سامية[2]

[1] مخبر المقاولة، تسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة، جامعة لونيسي علي– البليدة 2، hamoubouaouina1201@gmail.com

[2]مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في التنمية المستدامة، جامعة لونيسي علي – البليدة 2، docteur.boudiaf.s@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/02/10 تاريخ القبول: 2025/04/07

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دوافع وآليات عملية التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي، وأهم الشروط والتحديات التي تواجهه المصارف التقليدية في انتقالها الكلي أو الجزئي نحو الصيرفة الإسلامية، خاصة مع تصاعد حدة المنافسة بين المصارف الإسلامية والتقليدية ما جعل هذه الأخيرة تعمل على تقديم منتجات مالية وفق الضوابط الشرعية كبديل للمعاملات الربوية، وقد بادرت الجزائر بإجراء إصلاحات على جهازها المصرفي بإصدار النظام 20–02 والقانون 23–09 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، وتبني الصيرفة الإسلامية رسميا بعد تجربة بنك البركة ومصرف السلام، بالسماح لمختلف البنوك لتسويق منتجات مالية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية من خلال انشاء شبابيك إسلامية داخل هذه البنوك، والتي تعد خطوة إيجابية تدريجية للتحول نحو العمل المصرفي الإسلامي.

كلمات مفتاحية: مصارف إسلامية؛ تحول مصرفي؛ فروع وشبابيك إسلامية؛ الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

تصنيف JEL: P52 ; L81 ; G20 ; G21.

Abstract:

This study aims to highlight the motivations and mechanisms behind the process of transitioning to Islamic banking. It will also delve into the essential conditions and challenges faced by conventional banks as they undergo a full or partial shift towards Islamic banking. This is particularly relevant in the context of increasing competition between Islamic and conventional banks, which has prompted the latter to introduce Shari'a-compliant financial products as an alternative to interest-based transactions. Algeria has taken the initiative to reform its banking system by issuing laws 20-02 and 23-09, which encompass the monetary and banking law. This has led to the official adoption of Islamic banking following the experience of Al Baraka Bank and Al Salam Bank. The country has allowed various banks to market financial products compliant with Islamic law by establishing Islamic windows within these institutions. This is considered a positive, gradual step towards a full-scale transition to Islamic banking.

Keywords: Islamic banks; Banking transformation; Islamic branches and windows; Islamic banks in Algeria.

Jel Classification Codes : **G21 ; G20 ; L81 ; P52.**

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة

يشهد العالم الإسلامي خاصة في السنوات الأخيرة، تحولا ملحوظا باعتماد الصيرفة الإسلامية في أنظمتها البنكية. وقد دفعت هذه الظاهرة المتصاعدة العديد من المصارف التقليدية إلى إعادة النظر في نماذج أعمالها، والتوجه نحو تقديم منتجات وخدمات مالية تتسم بالشرعية والعدالة. وفي هذا السياق تأتي أهمية هذه الدراسة التي تهدف إلى تسليط الضوء على الدوافع والآليات التي تحفز المصارف التقليدية على الانتقال إلى العمل المصرفي الإسلامي، وكذا التحديات التي تواجهها في هذا التحول.

والجزائر بصفتها دولة مسلمة، لم تكن بمنأى عن هذا التحول، حيث شهدت إصلاحات جوهرية في نظامها المصرفي شملت تبني الصيرفة الإسلامية بشكل رسمي، والسماح للمصارف التقليدية بفتح شبابيك إسلامية. وتأتي هذه الخطوة استجابة لطلبات المتعاملين، وتماشيا مع التوجهات العالمية نحو التوسع في الخدمات المصرفية الإسلامية. ومن هنا فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحليل تجربة الجزائر في هذا المجال، وتقديم رؤى حول آليات التحول.

الإشكالية: من خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ماهي آليات ومتطلبات تحول البنوك التقليدية الى العمل المصرفي الإسلامي؟

يتفرع لهذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

– ماهي دوافع تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الاسلامي؟

– فيما تتمثل معوقات ومتطلبات التحول نحو الصيرفة الاسلامية؟

–ما مدى مساهمة الشبابيك الإسلامية في تعزيز الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: لمعالجة إشكالية الدراسة قمنا بطرح الفرضيات التالية:

– أن تحول المصارف التقليدية نحو الصيرفة الاسلامية يكون لغرض الابتعاد عن المعاملات الربوية، وبدافع الطلب المتزايد للأفراد والشركات على المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

–تواجه عملية التحول المصرفي العديد من العقبات الإدارية، القانونية، والشرعية.

– أن اعتماد الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية تعد خطوة مهمة نحو تعزيز الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

أهداف الدراسة: يسعى هذا البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

–التعرف على ماهية الصيرفة الإسلامية.

–توضيح متطلبات واليات تحول البنوك التقليدية الى بنوك إسلامية.
–ابراز أهم العقبات التي تؤخر عملية التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي.
–تحديد أهم متطلبات وتحديات فتح الشبابيك الإسلامية في الجزائر.

منهج الدراسة: تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بكل عناصر الدراسة، المنهج الوصفي لشرح المفاهيم النظرية للبحث، أما الجانب التحليلي فانصب حول مبررات التحول نحو الصيرفة الإسلامية ومختلف التحديات التي تواجهها الشبابيك الإسلامية في الجزائر.

2. الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

يرتكز عمل المصارف الإسلامية على عدم التعامل بالربا، والاستثمار في المشاريع الحلال على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وتعمل لغرس القيم والأخلاق بين أفراد المجتمع لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول.

2 .1 مفهوم البنوك الإسلامية

البنك الإسلامي هو مؤسسة نقدية مالية تعمل على جلب الموارد والمدخرات من الأشخاص والمستثمرين لتوظيفها وفقا للضوابط الشرعية، واستثمارها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة ولأفراد المجتمع (لقمان، 1990، صفحة 197)، فهي لا تتعامل بالربا أخذا وعطاءا ولا تقدم قروض نقدية بل تقدم تمويلا عينيا، أي أنها لا تستثمر في الأموال بصورتها النقدية فهي لا تتاجر في الائتمان، بل تربطها علاقة مشاركة ومتاجرة مع زبائنها سواء كانوا أصحاب حسابات استثمار وادخار أو مستخدمين لهذه الموارد، وليست علاقة دائنية ومديونية كالوضع بالنسبة للبنوك التقليدية (الانصاري، 1988، صفحة 39).

البنوك الاسلامية هي مؤسسات نقدية مالية تلتزم بالضوابط الشرعية في مختلف معاملاتها الاستثمارية، المالية والتجارية بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا تتعامل بالربا أخذا وعطاءا واجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الاسلامية.

2.2 خصائص البنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية بعدة خصائص، منها:

1.2.2 الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية: أي مطابقة جميع العمليات المالية والاستثمارية لأحكام الشريعة الاسلامية، أي التقيد بالضوابط الشرعية كأساس لجميع المعاملات والمنتجات المالية

الاســلامية، فالبنك الاســلامي هو الذي يعمل بأوامر الله ورســوله وينهى عما نهو عنه وذلك باتباع قاعدة الغرم بالغنم وتجنب كل ما يمكن أن يظهر في المعاملات من الغرر والجهالة والقمار.

2.2.2 عدم التعامل بالربا: الربا في اللغة هو الزيادة والنماء والعلو، حيث تفرض هذه الزيادة على أحد المتعاقدين كشرط ضروري على أحد المتعاقدين بدون عوض، فالربا هو القدر الزائد المشروط على أحد المتعاقدين على رأس المال المقترض نظير الأجل (إرشيد، 2007)، والذي تعتمده البنوك التقليدية وتعتبر خاصية عدم التعامل بالربا من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها البنك الاسلامي وهو أساس وعمود المعاملات المالية المتوافقة مع الضوابط الشرعية، لأن الدين الاسلامي قد حرم الربا بكل انواعه، حيث ورد ذلك صراحة في النصوص الشرعية وبين جزاء وعقوبة المتعامل بالربا.

3.2.2 الرقابة الشــرعية: الرقابة في معاملات البنوك الاســلامية هي رقابة ذاتية تتمثل في طاعة الخالق بضـــمير حي عند اداء الاعمال فالله تعالى يعلم نيات الاعمال وخائنة الاعين وما تخفي الصدور، بالإضافة الى رقابة خارجية تتمثل في الهيئة الشرعية للبنك الاسلامي التي تكون مستقلة عن ادارة البنك التي تصدر احكاما على مختلف عقود نشاطات واعمال البنوك المصرفية.

4.2.2 تجميع الاموال المعطلة: تعمل البنوك الاســلامية على تجميع رؤوس الأموال المعطلة التي يرفض أصحابها إيداعها في البنوك الربوية، ودفعها في مجال الاستثمار والتوظيف على أيدي رجال الأعمال الأكفاء، وتمويل مختلف المشاريع لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.(باقر، صفحة 9).

5.2.2 الاســتثمار في المشــاريع الحلال: تعمل البنوك الاســلامية وفق المبادئ والقيم الاســلامية المنبثقة من آداب ديننا الإسلامي الحنيف، فهي لا تمول المشاريع المرتبطة أنشطتها بشبهة الحرام، أو المتناقضــة مع القيم الأخلاقية الإســلامية، فهي تقوم بالاســتثمار وتمويل المشــاريع التي تحقق المنفعة للأمة مع التقيد بقاعدة الحلال والحرام. (سليمان و بوشرمة، 2009–2010، صفحة 306).

3.2 أهداف البنوك الإسلامية

إن الهدف الرئيسي والأساسي للبنوك الاسلامية هو تقديم بديل اسلامي عن النظام المصرفي التقليدي الذي يعتمد على الفائدة، ومن بين أهم أهداف البنك الاسلامي ما يلي:

–تحقيق الربح وهو من أهم الأهداف التي يسعى المصرف لتحقيقها لصالحه ولصالح العاملين معه أيضا المودعين المضاربين بأموالهم في البنك.

–تنمية الموارد الذاتية للبنك من خلال رفع راس المال والأرباح، بالإضافة الى تنمية الموارد الخارجية باستقطاب الموارد وتوظيفها واستثمارها لغرض الاستمرارية والنمو.

–جذب الودائع وتنميتها وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية.
–ابتكار صيغ تمويل تمكن البنك منافسة البنوك التقليدية في جذب المستثمرين وتمويل المشاريع.
–تنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر والاحتفاظ بمعدلات سيولة ملائمة تمكنه من مواجهة الظروف التي قد تطرأ على المنظومة المصرفية. (العجلوني ، 2008، صفحة 114).

3. آليات تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية

إن النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية في أغلب الدول أصبح حافزا للبنوك التقليدية لتغيير طبيعة معاملاتها وتقديم خدمات ومنتجات مالية إسلامية.

1.3 مفهوم التحول نحو العمل المصرفي الاسلامي

يمكن تعريفه بأنه تغيير جذري في طبيعة المعاملات المصرفية، حيث يتم الاستغناء عن نظام الفائدة الذي يُعتبر محرمًا في الإسلام واستبداله بنظام المشاركة في الربح والخسارة، فالدافع الرئيسي وراء هذا التحول التوبة عن المعاملات الربوية، والرغبة في الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. (الجريدان، 2014، صفحة 152).

التحول المصرفي الإسلامي هو الانتقال من المعاملات المصرفية القائمة على القروض الربوية الى المعاملات المتوافقة لأحكام الشريعة الاسلامية، والتي تهدف لتحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء مقاصد الشريعة الاسلامية.

2.3 دوافع تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي

تسعى المصارف التقليدية للتحول نحو العمل وفق الضوابط الشرعية لتحقيق ما يلي:

1.2.3 تعظيم الأرباح: الهدف الأساسي لأي مؤسسة مالية، هو تحقيق الأرباح. وقد أدركت المصارف التقليدية أن القطاع المصرفي الإسلامي يمثل سوقًا واسعة وناشئة توفر فرصًا كبيرة لتحقيق أرباح مالية، وقد اجريت دراسة ميدانية لدوافع أصحاب القرار في المصارف التقليدية لتحولها للعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية ما يلي:

"82% من المصارف كان دافعهم للتحول هو المحافظة على زبائنها الحاليين واستثمار أموالهم في تعاملات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية".

"47% من المصارف دافعهم للتحول هو المنافسة لكسب عملاء جدد يرغبون في الاستفادة من مختلف الصيغ التمويلية التي تقدمها المصارف الإسلامية".

24% من المصـــارف ترغب بالاســتفادة من ارتفاع معدل عائد الاســتثمارات المصــرفية المتوافقة للضوابط الشرعية مقارنة بمعدلات العائد في المصارف الربوية (عبدي، 2016، صفحة 87، 88).

2.2.3 محاكاة النجاح الذي حققته المصـارف الإسـلامية: مع تزايد الوعي الديني لدى المسـلمين وزيادة ثقتهم بالمصـارف الإسـلامية، ارتفع الطلب على منتجاتها وخدماتها بشكل ملحوظ. هذا النمو في الطلب يمثل سوقًا واسعة وواعدة للمصارف التقليدية التي تسعى للتوسع في منتجات وخدماتها.

3.2.3 الأزمة المالية العالمية لســنة 2008: يمكن القول أن الأزمة المالية العالمية كانت بمثابة نقطة تحول تاريخية في صـناعة الخدمات المالية، حيث أظهرت نقاط ضـعف النموذج الاقتصـادي التقليدي وقوة ومرونـة النموذج الإســـلامي، وقد أظهرت الأزمـة أن الاعتمـاد المفرط على الديون والمضاربة المالية قد أدى إلى نتائج كارثية بإفلاس العديد من المصارف والمؤسسات المالية التقليدية الهامة التي لها خبرة في العمل المصرفي.

أما بالنسـبة للمصـارف الإسـلامية فلم يتم الكشـف عن أي مصـرف إسـلامي انه أفلس، فقد اقتصـر التأثير السـلبي لهذه الازمة بانخفاض أرباح المصـارف الإسـلامية وانخفاض قيمة أصـولها. (رستم، 2014، صفحة 19، 20)

3.3 أساليب التحول للعمل المصرفي الإسلامي

ويقصـــد به الطريقة والمنهجية التي اعتمدها المصـــرف التقليدي أن يتحول من خلالها لتقديم خدمات مصرفية تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية وفيما يلي أهم أشكال وأساليب التحول:

1.3.3 التحول الكلي: يتمثل بقيام البنك في إعداد خطة انتقال للعمل المصرفي الاسلامي للتخلص من النظام المصـرفي التقليدي، والالتزام بإحلال منتجات مالية إسـلامية وفق مدة زمنية محددة، تحت اشـــراف هيئة شـــرعية تراقب أعمال البنك الجديدة وتبدي الحكم الشـــرعي لمختلف الموارد والعقود التمويلية، والاعمال القائمة على تمويل المشـــاريع الاســـتثمارية والانتاجية للتخلص كلية من التعامل بالقروض الربوية، وإعادة الهيكل التنظيمي للبنك. (رشام، مارس 2016، صفحة 103)

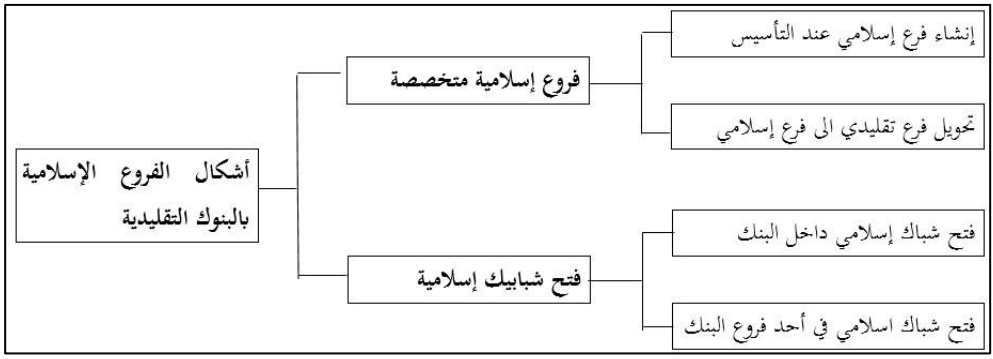
2.3.3 التحول المرحلي(التدرج): وهو قيام البنك التقليدي بتحويل النظام الربوي المعمول به الى نظام مصـــرفي خال من المعاملات الربوية بتطبيق خطة مدروســـة ومدة زمنية محددة وفقا لمعايير قانونية وشرعية لكل مرحلة، ويتم على اساس:

أ–فتح شبابيك اسلامية: يعرف شباك الصيرفة الاسلامية طبقا للمادة 17 من النظام 20–02 على أنه هيكل ضمن بنك مكلف حصرا بخدمات ومنتجات الصيرفة الاسلامية بحيث يكون مستقلا

ماليا ومحاسبيا عن باقي الهياكل الأخرى، مع الاعتماد على هيكل تنظيمي ومستخدمين متخصصين في العمليات المالية الإسلامية. (النظام20–02، المؤرخ بتاريخ 15مارس 2020).

ب–فتح فروع اســـلامية: تعرف الفروع الاســـلامية على أنها فروع تتبع البنوك الربوية حيث تظهر ضمن الهيكل التنظيمي لها، وتقدم خدمات وصيغ تمويلية وفق الضوابط الشرعية، وتخضع أعمالها للمراقبة من قبل هيئة الرقابة الشـــرعية الذي يبدي رأيه وموقفه في جميع المعاملات والعقود التمويلية، ويعطي شهادة بذلك تنشر مع القوائم المالية. (الشريف، 2005، صفحة 150، 151)

الشكل 1: النوافذ والفروع الاسلامية بالبنوك التقليدية



المصدر: عزوز أحمد، شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية، كألية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر، 2022، ص252.

فهناك ثلاث نماذج قانونية لعمل المصارف الاسلامية عالميا وهي:

–نظام مصرفي اسلامي كامل وهي حالة السودان، باكستان وإيران.

––نظام مصرفي ذو قوانين مستقلة خاصة بالبنوك الإسلامية كماليزيا، الامارات، الأردن.

– نظام مصـرفي مختلط وهو نموذج تخضـع فيه البنوك الاسـلامية للقوانين المنظمة للبنوك الأخرى (عبد المطلب، 2014، صـفحة 122، 131)، وهي حالة أغلب البلدان الاسـلامية والعربية والجزائر ضمن هذه المجموعة.

4. متطلبات ومعوقات التحول الى العمل المصرفي الإسلامي

يتطلب التحول للمصرفية الاسلامية مجموعة من الشروط والتحديات نوضحها فيما يلي:

1.4 متطلبات عمليات التحول: ان لضـــمان تحول ناجح للمصـــارف التقليدية نحو العمل المصرفي الاسلامي يتطلب التقيد بمجموعة من المتطلبات يمكن توضيحها فيما يلي:

1.1.4 المتطلبات القانونية: يقصد بها الإجراءات القانونية التي يقوم بها المصرف لكي تتم عملية التحول وفق القوانين الساري العمل بها وتتمثل فيما يلي:

–اصدار قرار بالموافقة على تحول المصرف للعمل المصرفي الاسلامي من طرف الجمعية العمومية للمصرف التقليدي، ويعمل مجلس ادارة البنك على إجراء تعديلات وتغييرات في النظام الأساسي للبنك والذي تتضمن ما يلي:

–ان ينص في القانون الاساسي للبك بأن تكون جميع المعاملات المصرفية موافقة لأحكام الشريعة الاسلامية وعدم التعامل بالربا أخذا وعطاءا. والالتزام بالاستثمار في المشاريع الحلال والابتعاد عن أي معاملة لا تتوافق للضوابط الشرعية.

–أن يحصل المصرف الربوي على الموافقة الرسمية لعملية التحول ولنظامه الأساسي من الجهات المختصة سواء من البنك المركزي أو من الهيئة الشرعية للرقابة حسب القوانين المنظمة للجهاز المصرفي لكل دولة.

–حرص إطارات المصرف التقليدي بدراسة الوضعية القانونية المتعلقة بتحوله، وما يتوجب من تسوية حقوق والتزامات المصرف مع كل المتعاملين أو المصارف الأخرى، ومواجهة الاعتراضات القانونية التي قد يتم مصادفتها خلال عملية التحول. (العطيات، 2007، صفحة 68، 71)

2.1.4 المتطلبات الشرعية: يتطلب من البنك اتباع مجموعة من المتطلبات الشرعية لكي يصبح التحول جائزا من الناحية الشرعية، يمكن توضيحها فيما يلي:

–التوقف التام عن التعامل بالربا أخذا وعطاءا.

–تعيين هيئة رقابة شرعية مستقلة.

–تعيين مدققين شرعيين داخليين لمراقبة سير عملية التحول.

–الالتزام بالمعاملات الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، وتجنب أي أعمال أو خدمات مصرفية لا تتوافق مع الضوابط الشرعية بجميع صورها وأشكالها.

3.1.4 المتطلبات الإدارية: ويقصد بها الاجراءات التي تمس بالنظام الإداري، وتتمثل فيما يلي:

–تدريب وتكوين الكوادر البشرية للمصرف بما يتناسب وخصائص عمل المصارف الإسلامية.

–العمل على تدريب جميع العاملين بالإدارة والفروع من خلال اعداد البرامج المناسبة لممارسة العمل المصرفي الاسلامي لغرض التحكم الجيد في طبيعة المعاملات والخدمات المالية الاسلامية.

–إعلام عملاء وشركاء البنك بعملية التحول وبالمنتجات المصرفية الجديدة. (رستم، 2014، صفحة 36، 37)

4.1.4 المتطلبات المحاسبية: ويقصد بها ايجاد العقود والنماذج المحاسبية التي تتماشى مع عمل المصارف الاسلامية، وذلك بـ:

– التقيد بمعايير شرعية ومحاسبية محددة متوافقة مع المعايير العالمية، والتي تضمن سلامة المعاملات المالية وشفافيتها، مثل معايير بازل، والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI.

–اعداد عقود ونماذج تتماشى مع المتطلبات المحاسبية للمصارف الإسلامية، والتي تتماشى مع مختلف صيغ التمويل الإسلامية، القائمة على أساس تحمل الأرباح والخسائر وكيفية معالجتها، وتهيئة السجلات المناسبة لذلك، سواء بمحاكاة عقود بعض المصارف الاسلامية أو تعديل كلي لعقود المصرف المتحول نفسه (اسمع، 2021، 2022، صفحة 178، 179).

4 .2 معوقات عملية التحول

1.2.4 المعوقات القانونية: وتتمثل في كافة العقبات التي من شأنها ان تعرقل قرار التحول لممارسة الأعمال المصرفية الاسلامية والتي قد تؤثر الى حد ما على خطة تحويله ويمكن ايجازها فيما يلي:

–تأخر صدور الموافقة النهائية عن الجهات المختصة عن تحول البنك والذي يترتب عنه استمرار التعامل بالمعاملات المخالفة للشرع، أو التوقف عن تقديمها والذي قد يعرض البنك لخسائر مالية.

–عدم وجود قوانين مصرفية منظمة للمتطلبات القانونية لتحول البنوك التقليدية للعمل وفق الضوابط الشرعية وتفاوتها من دولة لأخرى.

–وجود فراغ تشريعي في بعض الدول لا يوضح العلاقة بين البنوك الاسلامية والبنك المركزي وعدم التفرقة بين العمل المصرفي الاسلامي والتقليدي، ما ينجر عنه بعدم السماح بالترخيص لها (مخلوفي، 2019، 2020، صفحة 233، 234).

2.2.4 المعوقات الشرعية: تواجه تجربة التحول العديد من العقبات في المسائل الفقهية منها:

–شرعية استمرار البنك للمعاملات المصرفية الربوية بعد صدور قرار التحول عن الجمعية العامة للبنك، وقبل صدور الموافقة الرسمية للبنك المركزي أو الجهات المختصة.

–حكم التعامل مع أموال البنك الناجمة عن أعماله قبل عملية التحول والمخالفة للضوابط الشرعية.

–حكم شراء أسهم المصرف التقليدي قبل وأثناء عملية التحول.
–حكم السلع والخدمات المحرمة لذاتها، والتي تعود ملكيتها للمصرف. (سياخن، 2018، 2019، صفحة 195).

3.2.4 المعوقات الإدارية: تتلخص المعوقات الادارية فيما يلي:
–عدم وضوح الرؤيا على مستوى البنك ككل بطبيعة عملية التحول ومتطلباتها، مما ينعكس على رؤية القوى العاملة التي ستتولى مهمة التنفيذ المباشر، الأمر الذي يؤدي الى السلبيات التالية:
–عدم استجابة ادارات البنوك الأخرى للمساعدة في تطوير بدائل اسلامية لمنتجاتها.
–تعرض البنك لانتقادات أصحاب الفكر الرأسمالي، والطعن في جدية المنتجات المصرفية المتوافقة للضوابط الشرعية، وبمصداقية المصارف الإسلامية. (مصطفى، 2006، صفحة 129، 130).

3.4 مراحل التحول للمصرفية الاسلامية

تقتضي عملية اعادة هيكلة أعمال البنوك التقليدية التدرج في التحول الى الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية على ثلاث مراحل نوضحها كما يلي:

1.3.4 المرحلة التمهيدية" الإعداد والتحضير": تقوم هذه المرحلة على تحليل وتقييم الوضع القائم بجمع البيانات عن البنك من خلال المقابلات والزيارات الميدانية وجمع المعلومات الخاصة بالعمليات المصرفية للاستفادة منها في تقديم حجم الأنشطة والمهام الواجب تنفيذها ووضعها في خطة زمنية تسمى" خطة التحول"، تتضمن مواعيد بداية ونهاية التحول، وكذا المسؤولين عن تنفيذ المهام والاعتمادات المالية لإنجاح الخطة.

2.3.4 المرحلة الوسطى "التطبيق والتنفيذ": وتتضمن هذه المرحلة تكثيف الدعوة لتنفيذ الأنشطة والمهام الواردة في الخطة بإعلان توجه البنك للصيرفة الاسلامية وتعديل النظام الأساسي له على ضوء خطة التحول التي تتطلب ما يلي:
–تسويق المنتجات المالية وعقود التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية، وابتكار منتجات جديدة كبديل للمنتجات الربوية.
–تنظيم دورات تكوينية للموظفين على تقنيات وأساسيات العمل المصرفي الاسلامي.
–تبني نظام الكتروني ومحاسبي جديد لمعالجة مختلف العمليات المصرفية كالودائع، حساب الارباح والخسائر.
–تعيين هيئة للرقابة الشرعية لمتابعة أعمال البنك وفق خطة التحول.

3.3.4 المرحلة النهائية" المتابعة والتقييم": بعد تطبيق استراتيجية التحول الى الصيرفة الاسلامية يتطلب الأمر متابعة مستمرة وتقييمًا دقيقًا لضمان تحقيق الأهداف المرجوة واستمرارية النمو والتطور، بحيث تشتمل على تحليل التقارير الواردة من الجهات المختلفة للبنك وتقييمها، ومستويات الانجاز المحققة حسب خطة التحول المحددة في بداية المرحلة (أقمومية و عزوز، 2017، صفحة 62)

4.4 المعيار الشرعي رقم 06 الخاص بعملية التحول: اعتمد المجلس الشرعي التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"AAOIFI " المعيار الشرعي رقم06 الخاص بتحول البنك التقليدي الى بنك اسلامي عام 1423هـ الموافق لسنة 2002.

يهدف هذا المعيار الى بيان الإجراءات والخطوات والمراحل الواجب الالتزام بها من طرف أي بنك تقليدي يريد التحول لبنك إسلامي يلتزم بالضوابط الشرعية، ويحقق أهداف وخصائص العمل المصرفي الإسلامي، وكذلك الموجودات غير المشروعة لديه قبل التحول وكيفية التصرف فيها (AAOUFI، صفحة 154)، ومن ضمن الالتزامات التي جاء بها المعيار ما يلي:

1.4.4 المدى الزمني للتحول: حيث يجب على البنك التقليدي الذي تحول الى مصرف اسلامي تقديم صيغ تمويل واستثمار وفق احكام الشريعة الاسلامية، في حين أن المعاملات المحرمة التي قام بها قبل التحول ينبغي التخلص منها، ولا يعتبر البنك متحولا إلا إذا عمل بالتحول الكلي في حين أن التحول الجزئي لا يدخله في دائرة البنوك الاسلامية.

2.4.4 التعامل مع البنوك: أمام البنك المتحول ثلاثة اتجاهات للتعامل مع البنوك الأخرى وهي:

–**البنوك المركزية:** ينبغي أن يعيد بناء أو تعديل طبيعة العلاقة التي تربطه بالبنك المركزي وتجنب أي معاملة معه تتنافى ومبادئ المعاملات المالية الاسلامية.

–**البنوك التقليدية:** يلزم عليه تصحيح طريقة عمله مع هذه البنوك من حيث طبيعة الصيغ ونوع الحسابات المفتوحة بينهما.

–كما يوصي المعيار بالتوسع في التعامل مع المصارف الاسلامية على كل المستويات حتى يتم تطوير القطاع المصرفي الإسلامي. (بريش و بادن، 2017، صفحة 39)

5. تجربة الصيرفة الاسلامية بالجزائر

بادرت الجزائر بإجراء اصلاحات على جهازها البنكي في سبيل تحسين أدائه ووظيفته بما يتماشى مع التطور الحاصل بالمعاملات البنكية على المستوى العالمي، فبعد تجربة بنك البركة

ومصـــرف الســـلام، تم اصـــدار قوانين لفتح شـــبابيك اســـلامية في البنوك الربوية، وتتمثل البنوك الاسلامية المرخص بها في الجزائر من:

1.5 بنك البركة

بنك البركة الجزائري شركة مساهمة رأسمالها 10 مليار دج، تأسس سنة 1991 كأول مصرف اســـلامي يرخص له تقديم خدمات ومنتجات مالية اســـلامية من قبل بنك الجزائر، فمجموعة البركة مرخصـة كشركة استثمارية من قبل مصـرف البحرين، وهي مجموعة مالية إسـلامية دولية رائدة تقدم الخدمات المالية للأفراد والشـركات والاسـتثمار مع الالتزام الصـارم لمبادئ الشـريعة الاسـلامية من خلال فروعها المصـرفية في 13 دولة، ويبلغ مجمل عدد المكاتب والفروع المصـرفية اكثر من 600 فرع، ويبلغ راس المال المصرح به 2.5 مليار دولار أمريكي (www.albaraka.com، 2024).

2.5 مصرف السلام

هو بنك اعتمد من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، ليبدأ نشـاطه بتقديم خدمات ومنتجات مالية توافق مبادئ الشـريعة الإسـلامية، وفق اسـتراتيجية واضـحة تتماشـى ومتطلبات التنمية الاقتصـادية في الجزائر، حيث يقوم بتمويل المشـاريع الاسـتثمارية وكافة احتياجات الاستغلال والاستهلاك. (www.alsalamalgeria.com، 2024)

3.5 شبابيك الصيرفة الإسلامية

عمدت الســلطات الجزائرية الى فتح المجال للصــيرفة الاســلامية في نظامها البنكي من خلال اصـــدار النظام20–02 بتاريخ 15مارس 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصـــيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، بفتح شبابيك اسلامية بهذه البنوك تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، والتعليمة 20–03 المعرفة للصيغ التمويلية لمنتجات الصيرفة الاسلامية والأسس التقنية الواجب تنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، كما تم تعديل قانون النقد والقرض باعتماد القانون رقم 23–09 المؤرخ في 21 يونيو2023 المتضـــمن القانون النقدي والمصــرفي الذي كرس حق البنوك لتقديم منتجات مالية وخدمات اســلامية من خلال هيكل يســمي شـباك يخصـص حصـريا للعمليات المتعلقة بالصـيرفة الإسـلامية، وذلك لاسـتقطاب الموارد المالية للمتعاملين الاقتصـاديين وتحريك عجلة التنمية الاقتصـادية وتمويل مختلف المشـاريع الاسـتثمارية، ورغبة القائمين على الجهاز المصــرفي التدرج نحو تفعيل الصــيرفة الاســلامية بالجزائر ابتداء بفتح

شبابيك اسلامية في البنوك التقليدية ثم انشاء فروع اسلامية وفي الأخير الترخيص والسماح لتحول البنوك التقليدية بالكامل الى بنوك اسلامية.

الجدول 1: الشبابيك الإسلامية المعتمدة في البنوك الجزائرية قبل نهاية سنة 2024

اسم البنك	طبيعة الملكية	عدد الوكالات	عدد شبابيك الصيرفة الإسلامية
بنك التنمية المحلية **BDL**	عمومية	168	168
بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**	عمومية	340	81 شباك إسلامي+04 وكالات مخصصة للصيرفة الإسلامية
القرض الشعبي الجزائري **CPA**	عمومية	162	103
البنك الوطني الجزائري **BNA**	عمومية	226	107شباك+13وكالة مخصصة حصريا للصيرفة الاسلامية
البنك الخارجي الجزائري **BEA**	عمومية	216	/
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط **CNEP-Banque**	عمومية	224	118شباك إسلامي+01وكالة مخصصة للصيرفة الإسلامية
البنك الوطني للإسكان **BNL**	عمومية	/	/
المؤسسة المصرفية العربية الجزائر **BANK ABC**	جزائري بحريني	24	8
ناتكسيس الجزائر **Natixis Algérie**	فرنسي	91	/
سوسيتي جنرال **Société Général Algérie**	فرنسي	104	/
بي أن بي باريبا الجزاير **BNP PARIBAS AL-djazair**	فرنسي	48	/
ترست بنك الجزائر **Trust bank Algeria**	كويتي–جزائري	35	/
بنك الخليج الجزائر **AGB**	كويتي–جزائري	61	01 شباك إسلامي الصفا

بنك الإسكان والتمويل الجزائر **Housing Bank**	أردني–جزائري	08	/
فرانسبنك الجزاير **Fransabank Al Djazair**	فرنسي	15	/
مصرف السلام الجزائر **AL Salam Bank Algeria**	الامارات	25	بنك إسلامي
بنك البركة الجزائر **AL BARAKA**	بحريني–جزائري	32	بنك إسلامي
البنك العربي الجزائر **ARAB BANK PLC**	أردني–جزائري	08	/
سيتي بنك – فرع بنك **CITI BANK**	أمريكي	01	/
اش اس ب سي الجزائر – فرع بنك **HSBC Algeria**	بريطاني	02	/
		1790 وكالة	587شباك إسلامي و79 وكالة مخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على عدة مصادر

ضم النظام المصرفي الجزائري قبل نهاية سنة 2024، 20 بنكا منها 07 بنوك عمومية و13 بنكا خاصا، 12 بنكا تقدم منتجات وخدمات مالية اسلامية، 06 بنوك عمومية و06 بنوك خاصة منها بنكان متخصصان حصريا في التمويل الإسلامي وهما بنك البركة ومصرف السلام، و79وكالة مخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية منها 57 وكالة تابعة للبنوك الإسلامية و22 وكالة تابعة للبنوك العمومية، وهو عدد قليل مقارنة بإجمالي وكالات البنوك التقليدية المقدر ب 1790 وكالة وهو ما يمثل نسبة 4.18 %، هذا ما يؤثر على تنافسية البنوك الإسلامية للحصة السوقية المصرفية مع البنوك الربوية، أما بخصوص الشبابيك الإسلامية فقد عملت اغلب البنوك العمومية لفتح شبابيك في وكالاتها وقد بلغ 587 شباك إسلامي ابتداء من سنة 2022 لغاية الان بنسبة تقدر ب 33% وهو عدد معتبر مقارنة بإجمالي الوكالات البنكية.

الجدول 2: حجم ودائع التمويل الإسلامي (مليار دينار)

طبيعة الودائع	2021	2022	2023
أ–حسابات الودائع	212	254.3	421.7

المصارف العمومية	18.9	56.9	112.5
المصارف الخاصة	193.1	197.4	309.2
ب–الودائع في حسابات الاستثمار	**231.9**	**299.5**	**256.5**
المصارف العمومية	4.10	15.8	24.9
المصارف الخاصة	227.8	283.7	231.6
ج–المجموع الكلي	**443.9**	**553.7**	**678.2**
المصارف العمومية	**23**	**72.7**	**137.4**
المصارف الخاصة	**420.9**	**481.1**	**540.8**
نسبة حصة المصارف العمومية	**%5.16**	**%13.1**	**%20.21**
نسبة حصة المصارف الخاصة	**%94.84**	**%86.9**	**%79.79**

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2023، ص 55.

بلغ حجم الودائع المتعلقة بالتمويل الإسلامي لعام 2023 بـ 678.2 مليار دينار مقابل 553.7 مليار دينار نهاية 2022وهو ما يمثل نمو بنحو 22.6، 540.8 مليار دينار للمصارف الخاصة بنسبة 79.79 % و137.4 مليار دينار على مستوى المصارف العامة بنسبة 20.21%، بمعدل نمو يقدر بـ 89 % وهو ما يعبر عن تطور عمليات التمويل للشبابيك الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية، كما استحوذت المصارف الإسلامية المتمثلة في بنك البركة ومصرف السلام على 69.4% من اجمالي الودائع المقدرة ب 471.18 مليار دينار.

الجدول 3: توزيع منتجات التمويل على المصارف لسنة 2023(مليار دينار)

منتجات التمويل	2021	2022	2023
المرابحة	130.7	129.7	139.5
المشاركة	1.1	2	4.2
المضاربة	6	7.6	8.3
الإجارة	83.9	86.5	100.4
السلم	133.1	153.9	187.7
الاستصناع	11.1	14.3	18.5
المجموع الكلي	**365.9**	**393.9**	**458.5**

حصة المصارف العمومية	**1.9**	**6.3**	**21.5**
حصة المصارف الخاصة	**364**	**387.6**	**437**
نسبة حصة المصارف العمومية (%)	% 0.5	% 1.6	% 4.7
نسبة حصة المصارف الخاصة (%)	% 99.5	% 98.4	% 95.3

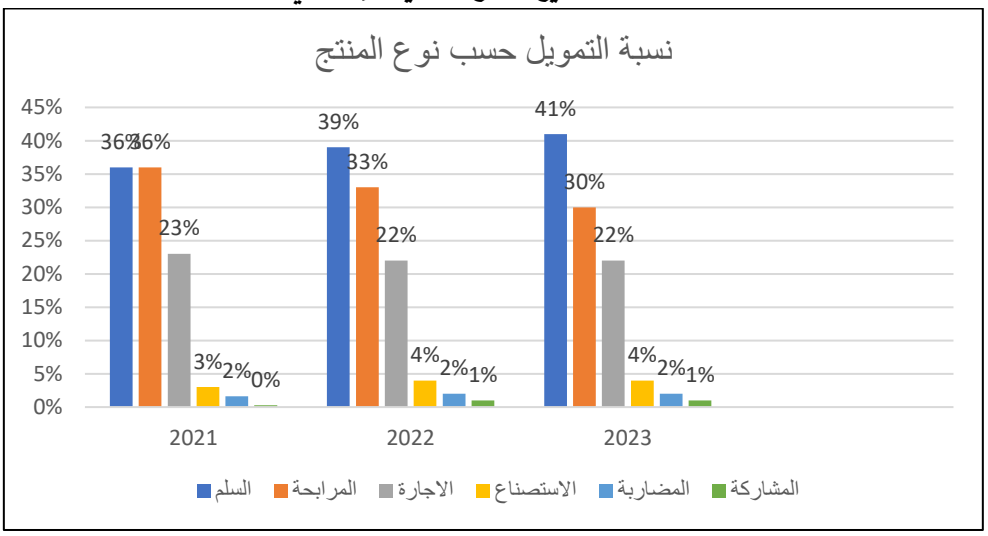
المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2023، ص54.

بلغ اجمالي منتجات التمويل 458.5 مليار دينار في نهاية سنة 2023، بزيادة تقدر بـ 92.6مليار دينار مقارنة بسنة 2022، منها 427.6 مليار دينار لصيغ (بيع السلم، المرابحة والإجارة) بنسبة 93.25 %، ومبلغ31 مليار دينار لصيغ (المشاركة، المضاربة الإستصناع) بنسبة 6.75 %، وبلغت المنتجات التمويلية القائمة للمصارف الإسلامية–مصرف السلام وبنك البركة–366 مليار دينار في نهاية عام 2023، ما نسبته 79.9 % من اجمالي حجم المنتجات التمويلية.

أما الشبابيك الإسلامية في المصارف العمومية لا تشغل سوى حصة قليلة تبلغ 4.7% من اجمالي الديون القائمة لهذه الفئة من المنتجات في النظام المصرفي (بنك الجزائر، 2024، صفحة 55، 56)، وبذلك تصل المبالغ المستحقة عليها الى 437 مليار دينار، وما نستنجه هو ضعف عمل الشبابيك الإسلامية مقارنة بحصة البنكين الإسلاميين (بنك البركة والسلام) الناشطين في الساحة المصرفية، وهو ما يتطلب الحرص على تسويق والتعريف بالمنتجات المالية المقدمة على مستوى الشبابيك الاسلامية والاهتمام بتكوين وتدريب الكوادر البشرية لتعزيز مكانة هذه الشبابيك في المنظومة المصرفية.

والملاحظ من الجدول هو اعتماد البنوك الإسلامية والشبابيك الإسلامية على العمليات التمويلية القائمة على البيوع المتمثلة في المرابحة، بيع السلم والإجارة بنسبة تقدر ب 97% مقارنة بالعمليات التمويلية القائمة على الاستثمار –المشاركة والمضاربة–التي تمثل 3% فقط، وما يمكن استنتاجه هو ضعف مشاركة البنوك الإسلامية في المشاريع الاستثمارية القائمة على الربح والخسارة، أي عدم التوازن في استثماراتها القصيرة والطويلة الأجل، واعتمادها على الصيغ التمويلية الأقل مخاطرة و التي توفر لها هامش ربح ،ويمكن توضيح نسب توزيع ودائع التمويل الإسلامي في الجزائر ما بين سنة 2021 و2023 في الشكل الموالي:

الشكل 2: توزيع ودائع التمويل الإسلامي



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (الجدول 3)

1.3.5 متطلبات فتح الشبابيك الاسلامية في البنوك التقليدية

وردت في النظام 02/20 الذي يحوي اثنان وعشرون مادة استيفاء مجموعة من الشروط لفتح شبابيك اسلامية في البنوك التقليدية، ويمكن تلخيص هذه المتطلبات فيما يلي:

–أن يحصل البنك على ترخيص مسبق من بنك الجزائر.

–ضرورة تقديم منتجات مصرفية وصيغ تمويلية موافقة لأحكام الشريعة الاسلامية وعدم ارتباطها بالربا.

–الالتزام بالنسب الاحترازية المطابقة للمعايير التنظيمية في البنوك والمؤسسات المالية.

– الاستقلالية المالية والمحاسبية للشباك الاسلامي عن باقي الهياكل الأخرى للبنك التقليدي.

–اصدار الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية لشهادة مطابقة المنتجات الإسلامية للبنوك التي ترغب بفتح شبابيك إسلامية.

–ضرورة تعيين هيئة للرقابة الشرعية تتكون من 03 أشخاص تعينهم الجمعية العامة للبنك.

–تبني هيكل تنظيمي جديد لموظفين متخصصين في العمليات المالية الإسلامية. (تلخوخ، 2021، صفحة 62)

2.3.5 تحديات فتح شبابيك إسلامية في البنوك التقليدية

لا شك ان لفتح شبابيك إسلامية في البنوك التقليدية أهمية كبيرة وخطوة إيجابية نحو تعزيز الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وإيجاد مصادر تمويل لمختلف المشاريع الاستثمارية التي تهدف لتحقيق التنمية، ويمكن ايجاز تحديات فتح الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية فيما يلي:

–عدم إمكانية لجوء المصارف الإسلامية للبنك المركزي لغرض الحصول على السيولة، وذلك لفرض الفوائد الربوية على القروض التي يمنحها ومعدل إعادة الخصم على عمليات خصم الأوراق التجارية.

–تعدد الفتاوى بخصوص مدى شرعية خدمات الصيرفة الإسلامية التي تقدمها شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية، مما يدخل الشك وعدم اليقين لدى المواطنين، واعتقادهم بأن الصيرفة الإسلامية مجرد ربا مقنن وتحايل وتلاعب بالمصطلحات بين معدل الفائدة وهامش الربح التي تقوم عليه المصارف الإسلامية (بوراس، 2024، الصفحات 288–289).

– قد يكون التعامل مع الشبابيك الإسلامية عونا للمصارف التقليدية على الاستمرار والبقاء بالتعامل بالربا، باعتبار أن هذه الشبابيك تابعة لها وليست مستقلة عنها.

–الحكم الشرعي لفتح شباك إسلامي في بنك ربوي، والقاعدة الفقهية تقول " التابع تابع" وبناء على ذلك فإنه يحكم على الفرع بما يحكم على الأصل.

–تتميز العمليات المصرفية بسرعتها وتداخلها، مما يجعل فصل الأموال بشكل كامل أمرًا صعبًا خاصة في استخدامات أموال الحسابات الجارية كون الشبابيك الإسلامية جزءًا من البنوك التقليدية، مما يؤدي الى اختلاط الأموال الحلال بالحرام، كما يتم تحويل فائض السيولة للشبابيك الإسلامية للمصرف التقليدي الذي قد يستثمره لحين احتياج الفرع الإسلامي له وهذا اعانة له على الربا. (دحاك، 2022، صفحة 217).

6. خاتمة

إن لتحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي يهدف لتقديم منتجات مصرفية تتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية التي تلتزم بعدم التعامل بالربا أخذا وعطاءا، وذلك باتباع استراتيجية واضحة للتحول المصرفي سواء من خلال التحول الجزئي بفتح فروع إسلامية، وشبابيك إسلامية داخل بنوك تقليدية، أو التحول الكلي بالانتقال دفعة واحدة من بنك تقليدي الى إسلامي، وتضبط

عملية التحول المصـــرفي مجموعة من الآليات والمتطلبات اللازمة لإنجاحها وتزيل العقبات التي تواجه عملها لتحقيق أهداف وخصائص المصارف الاسلامية.

من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

– تتطلب عملية التحول المصـــرفي إتباع اســـتراتيجية تراعي فيها مجموعة من المتطلبات القانونية، الشرعية، التي ينبغي الالتزام بها لتحقيق اهداف العمل المصرفي الإسلامي.

– تختلف أساليب تحول المصـارف التقليدية للعمل وفق الضـوابط الشـرعية حسـب القوانين المنظمة للعمل المصـرفي، فقد تتوجه للتحول الجزئي بفتح شـبابيك وفروع إسـلامية، أو تقوم هذه المصـارف بالتحول الكلي لمصارف إسلامية وفق مراحل وخطة زمنية محددة.

– تهدف المصـارف التقليدية التي ترغب في تحولها للعمل المصـرفي الإسـلامي تعزيز مكانتها في السـوق المصـــرفية، ورفع الحرج عن الأفراد والمؤســـسـات الراغبين بالتعامل وفق أحكام الشـــريعة الإسلامية بعيدا عن المعاملات الربوية.

– ما يعيق التحول للعمل المصرفي الإسلامي سيطرة القوانين الوضعية الحالية التي تتعارض مع مبادئ المصارف الاسلامية وخصوصية عقود التمويل الإسلامي.

– ينشـط في الجزائر بنكيين إسـلاميين فقط وهي مصـارف خاصـة –بنك البركة ومصـرف السـلام– ويمثل نسبة ضئيلة مقارنة لعدد البنوك التقليدية المعتمدة، وهو ما يؤثر على حصتها السوقية.

– اتجهت كل البنوك العمومية في الجزائر لفتح شـبابيك إسـلامية في وكالاتها البنكية وهو ما يؤكد رغبتها في تقديم منتجات وفق الضوابط الشرعية وتوسيع مجال عملها المصرفي وكسب عملاء جدد.

– يساهم التحول نحو المصرفية الاسلامية فتح المجال لدراسة الاقتصاد الإسلامي وقضايا فقه المعاملات المالية، لما سينجم عنه من اختلاف الرؤى والآراء الفقهية للمنتجات المالية الإسلامية المقدمة، ودور الهيئات الشرعية والفقهاء في مطابقة المنتجات المقدمة لأحكام الشريعة الإسلامية.

– يعد الســـماح بفتح شـــبابيك إســـلامية في البنوك التقليدية خطوة إيجابية ومرحلة تدرجية لتعزيز الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

– نجاح تجربة الشـــبابيك الإســـلامية من خلال الاقبال المتزايد على المنتجات المالية الإســـلامية سيؤدي الى توسيع دائرة العمل المصـرفي الإسـلامي على حساب التقليدي، وبالتالي العمل للانتقال لفتح فروع بنكية ومصارف إسلامية مستقلة عن المصارف التقليدية.

بناء على النتائج المتوصل اليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات:

– تعزيز سن القوانين واللوائح المشجعة على الصيرفة الإسلامية، وتوفير مناخ وبيئة مناسبة لعمل البنوك الإسلامية كونها قادرة على تحقيق التنمية بشكل كبير.

– ضرورة الترويج والتسويق للمنتجات المالية الإسلامية المقدمة على مستوى الشبابيك الإسلامية.

–تنظيم العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية بما يتماشى ومتطلبات العمل المصرفي الإسلامي.

– يتطلب تحول الشبابيك الإسلامية الى فروع او مصارف إسلامية بالكامل الى استحداث قانون خاص بالمصرفية الإسلامية يدعم هذا الانتقال.

– تكوين وتأهيل الكوادر البشرية بما يتماشى مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية.

– محاكاة التجارب الدولية الناجحة للاستفادة في تطبيقها لعملية التحول المصرفي.

– تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتحول على المدى الطويل والقصير.

– ابتكار وتطوير منتجات مصرفية إسلامية تلبي احتياجات العملاء.

– زيادة الوعي بأهمية الصيرفة الإسلامية ومزاياها.

المراجع

–(20 09, 2024). تم الاسترداد من www.alsalamalgeria.com.

–(20 09, 2024). تم الاسترداد من www.albaraka.com.

–الصدر محمد باقر. (بلا تاريخ). *البنك اللاربوي في الاسلام*. الكويت: مكتبة جامع النقي العامة.

–النظام20–02. (المؤرخ بتاريخ 15مارس 2020). الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. بنك الجزائر.

–بنك الجزائر. (جوان, 2024). *https://www.bank-of-algeria.dz/*. تم الاسترداد من https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/08/Rapport-annuel-2023-Ar.pdf.

–سعيدة تلخوخ. (جوان, 2021). تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، دراسة حالة بنك البركة الجزائري. *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدام، المجلد 06*(العدد01).

–سفيان اسمع. (2021، 2022). التحول الى الصيرفة الاسلامية في الجزائر، الواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية ومصرفية. جامعة الجزائر3.

–سفيان أقمومية ، و بن علي عزوز. (جوان, 2017). تجربة بنك "المشرق الإماراتي" في التحول الجزئي الى مصرف إسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانوني*(العدد 18).

–طارق مخلوفي. (2019، 2020). متطلبات تفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أطروحة دكتوراه تخصص مالية وبنوك. جامعة الجزائر 03.

–عبد القادر بريش، و عبد القادر بادن. (جانفي, 2017). إدارة أصحاب المصلحة كأحد متطلبات إنجاح عملية تحول البنوك التقليدية الى المصرفية الاسلامية. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانوني*(العدد 17).

–عبد المجيد عبد المطلب. (2014). *اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الاسلامي.* الإسكندرية: الدار الجامعية.

–عبد النور دحاك. (2022). إشكالية انشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية، بين الوضعية البنكية والمعيارية الشرعية. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18*(العدد 28).

–عمر موسى أحمد عبدي. (2016). متطلبات تحويل المصارف التقليدية الى المصارف الإسلامية في ليبيا. *رسالة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي، كلية الدراسات العليا، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج*، 87، 88. إندونيسيا.

–فهد الشريف. (2005). الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي. جامعة أم القرى،.

–كهينة رشام. (مارس 2016). تحول البنوك التقليدية الى بنوك إسلامية، الآليات والمعوقات. *مجلة البشائر الاقتصادية*(العدد 03)، 103.

–محمد محمود العجلوني . (2008). *البنوك الاسلامية، أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية* (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

–محمد مرزوق لقمان. (1990). البنوك الاسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي. تأليف البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للتنمية (المحرر). (صفحة 197). جدة، السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.

–محمود احمد عبد الكريم إرشيد. (2007). *الشامل في معاملات وعمليات المصارف الاسلامية* (المجلد الطبعة 01). الاردن: دار النقاش للنشر والتوزيع.

–محمود الانصاري. (1988). *البنوك الاسلامية.* القاهرة، مصر: مطابع الأهرام التجارية.

–مريم سعيد رستم. (2014). تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية، نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السوري. *أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية*، 19، 20. جامعة حلب، سوريا.

–مريم سياخن. (2018، 2019). إمكانية التحول للصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء تجارب دولية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك. جامعة البليدة 02.

–مصطفى إبراهيم محمد مصطفى. (2006). تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة.

–نادية بوراس. (ديسمبر, 2024). تطور الصيرفة الاسلامية – دراسة حالة الجزائر. (جامعة تبسة، الجزائر، المحرر) *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 7* (2).

–ناصر سليمان ، و عبد الحميد بوشرمة. (2009–2010). متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية بالجزائر. *مجلة الباحث* (العدد 07)، 306.

–نايف بن جمعان الجريدان. (2014). تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية، دراسة تنضيلرية تطبيقية. (جامعة نجران– المملكة العربية السعودية، المحرر) *مجلة الشريعة والقانون والدراسات الاسلامية* (العدد23).

–هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية لإسلامية AAOUFI. (بلا تاريخ). " المعايير الشرعية" للخدمات المصرفية الإسلامية. البحرين2015.

–يزن خالف سالم العطيات. (2007). تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية، دراسة لبيان مدى امكانية التطبيق في الأردن. *أطروحة دكتوراه فلسفة ، تخصص المصارف الاسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية*. الاردن.